



نص الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب

مراكش- السبت 20-8-2011

” (الحمد لله الذي جعل لنا سلطانا عادلا، والصلوة والسلام على من سألنا عن الدين والآل وأصحابه.“)

شعبي العزيز،

يتميز تخليدنا اليوم، للذكرى الثامنة والخمسين لثورة الملك والشعب، بمصادقتك على دستور متقدم، يفتح آفاقا ديمقراطية وعدة، باستكمال بناء دولة عصرية للقانون والمؤسسات.

كما يرسي دعائم جمهورية موعودة؛ وذلك ضمن تحول تاريخي، يتوخى تحديث وعقلنة هياكل الدولة، باعتماد إصلاحات جوهرية، قائمة على الحكامة الترابية الجيدة، وهادفة للنهوض بالتنمية المتعددة، وترسيخ العدالة الاجتماعية، وضمان مقومات المواطنة الكريمة، لكافة المغاربة.

عمادنا في ذلك، الدينامية الخلاقة لشبابنا، الذي نحتفي اليوم بعيدك السعيد، والمؤهل لمواصلة حمل مشعل ملحمة عشرين غشت الخالدة، ضمن مسار مغربي، متميز بانخراطه في رفع تحدياته؛ وذلك في تجاوب عميق بينك، شعبي الوفي، وبين خديمك الأول؛ مجسدين الروح الدائمة لثورة الملك والشعب.

وهو ما يجعلنا نعتبر التفعيل الأمثل للدستور الجديد، منطلقا لمسار من العمل السياسي، المهدف للنهوض بالتنمية، في مناخ من الالتزام الجماعي بالقانون، والتعبئة والثقة اللازمة، لتحريك عجلة الاقتصاد، وتحفيز الاستثمار المنتج، والموفر لأسباب العيش الحر الكريم لمواطنينا، ولجميع الفئات المعوزة منهم.

وذلكم هو التحدي الكبير، الذي يتعين على الجميع مضاعفة الجهود لرفعه، بمؤسسات تشكل قاصرة للديمقراطية والتنمية.



ومن هنا، فإن الرهان الحقيقي، الذي ينبغي كسبه، في المرحلة السياسية الحالية، ليس هو اعتبار الانتخابات المقبلة مجرد تنافس حزبي مشروع، للفوز بأكبر عدد من المقاعد، بل هو الارتقاء بها، إلى معركة وهنية نوعية، حول اختيار أفضل البرامج والنخب المؤهلة، لتحقيق انطلاقة جيدة لتنزيل الدستور، وإعطاء دفعة قوية للتحول السياسي الحاسم، الذي تعرفه بلادنا.

كما أن ترسيخ مناخ الثقة في الانتخابات المقبلة، لا يقتصر فقط على التوافق بشأن الإعداد الجيد لها؛ وإنما يقتضي، قبل كل شيء، من كل الفاعلين السياسيين، التحلي بالوضوح في المواقف الملتزمة بتعزيز مصداقيتها، ونفذ الأحكام المسبقة على نتائج الانتخابات قبل إجرائها، والقطم مع التشكيك السياسي فيها، الذي لا يخدم سوى أعداء الديمقراطية، ونزوعات السلبية والعدمية.

وهذا ما يجعل الجميع، حكومة وبرلماناً وأحزاباً ومواطنين، وفعاليات جمعوية وإعلامية، أمام محك حقيقي، يقتضي منهم تحمل مسؤولياتهم التاريخية، وجعل المصالح العليا لبلادنا، فوق كل اعتبار.

وفي هذا الصدد، يجب على السلطات الحكومية والقضائية، المعنية بحسن تنظيم الانتخابات، التقيّد الصارم بالقانون، وتفعيل آليات تخليق العمل السياسي والبرلماني، وتوفير شروط المنافسة الانتخابية الحرة، والالتزام بالمساواة بين مختلف الأحزاب وبالحياد الإيجابي.

كما يتعين عليها التصدي الحازم لكل الخروقات، ومحاربة استعمال المال وشرء الأصوات لإفساد الانتخابات، واستغلال النفوذ، أو التوكيف المغرض للدين وللمقدمات في المعارك الانتخابية.

أجل، إن العمل الحزبي والحملات الانتخابية تتطلب تمويلًا شفافًا ومنصفًا، وهو ما يضبطه القانون قواعده، ويعاقب على أي إخلال بها.

ومهما تكن جودة القوانين وحزم السلطات، فإن الدور الذي خوله الدستور للأحزاب، يظل حاسمًا في تحقيق مصداقية الانتخابات وحرمة المؤسسات.

ومن ثم، فإن الأحزاب مكالمبة بالتنافس في بلورة برامج انتخابية خلاقة وواقعية، تستجيب للانشغالات الحقيقية للمواطنين. كما أنها مدعوة لتركية المرشحين



الأكفاء القادرين على تحمل المسؤولية في السلكتين البرلمانية والحكومية، أغلبية أو معارضة.

كما يجدر بها أن تفسح المجال للمناقشات الشابة والنسوية؛ بما يفرز نخبا مؤهلة، كفيلة بضخ دماء جديدة في الحياة السياسية والمؤسسات الدستورية.

وهنا، نعتبر أنه بفضل ما توفره الديمقراطية الترابية، من صلاحيات واسعة لمجالسها؛ فإن العمل السياسي، ثقافة وممارسة، مقبل على تحول جوهري، يجعله لا ينحصر في المفهوم المحدود للمناصب الحكومية والمقاعد البرلمانية.

أجل، إنه سينفتح على آفاق رحبة، من آلاف الانتخابات الانتخابية، في المجالس الجهوية والإقليمية والمحلية، التي تشكل مؤسسات أساسية، لتأهيل النخب الجديدة بتدبير الشأن العام.

ولن تكتمل للالتزام السياسي، مقاصده النبيلة، إلا حين تعطي الطبقة السياسية للانتداب الانتخابي، المحلي أو الجهوي، أهمية أكبر من الحرص على احتلال المناصب المركزية، وذلك بالنظر لما يتيح من قرب من انشغالات المواطنين المشروعة، ولحاجياته الأساسية.

أما المواطن - الناخب، المساهم بتصويته الحر، في التعبير عن الإرادة الشعبية، فإنني أقول له: إنك بمشاركتك في الاقتراع، لا تمارس حقاً شخصياً فقط.

كلا، إنك تفوض لمن تصوت عليه، النيابة عنك في تدبير الشأن العام.

وهذا ما يقتضي منك امتشاع جسامه أمانة التصويت، غير القابلة للمساومة؛ وتحكيم

ضميرك الوطني، في اختيارك للبرامج الواقعية، والمرشحين المؤهلين والنزاهاء.

وللمواطن - المرشح أقول: لقد آن الأوان للقضية النهائية مع الممارسات الانتخابية

المشينة، التي أضرت بمصداقية المجالس المنتخبة، وأساءت لنبل العمل السياسي.

فعلى كل من ينوي الترشح للانتخابات المقبلة أن يستحضر تكريس الدستور لربك

ممارسة السلطة بالمحاسبة.

واعتبار للمكانة التي حولها الدستور للمجتمع المدني ووسائل الإعلام، في ترسيخ قيم

المواطنة المسؤولة؛ فإنها مكالبة بالنهوض بدورها الفعال في الملاحظة القانونية والمستقلة

والمحايدة لسلامة العمليات الانتخابية.

شعبي العزيز،



إن تحديث ودمقرطة هيكل الدولة، بقدر ما يتجسد في توزيع الدستور الجديد للسلاطات المركزية؛ وفق مبدأ فصل السلط؛ فإنه يتجلى، بصفة أقوى، في إرساء الجمهورية المتقدمة، القائمة على إعادة توزيع سلط وإمكانات المركز على الجهات. وذلك على أساس الديمقراطية الترابية والحكامة الجيدة؛ بما يكفل تحقيق تنمية جمهورية، متضامنة ومتوازنة ومندمجة، تضع حدا للمقولة الاستعمارية للمغرب النافع وغير النافع، وللنفورق المجالية.

ولإرساء دعائم الورش الميكلي الكبير للجمهورية المتقدمة، التي نعتبرها ثورة جديدة للملك والشعب؛ فإنه ينبغي إعطاء الأسبقية لإعداد القانون التنظيمي الخاص بها؛ اعتبارا لارتباطه بانتخاب المجالس الجمهورية، وغيرها من الاستحقاقات والتدابير اللازمة لإقامة الغرفة الثانية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي التعجيل بتفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي، وصندوق التضامن بين الجهات، تعزيزا لبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الهادفة لمحاربة الفقر والتمهيش والإقصاء الاجتماعي، بمشاريع وأنشطة مدرة للدخل وموفرة لفرص الشغل، ولاسيما للشباب.

فشباب المغرب، الواعي والمسؤول يوجد اليوم في صلب مشروع التحديث الدستوري، والسياسي، بما خوله الدستور من حقوق وواجبات وهيئات المواطنة الفاعلة، لتعزير انخراطه في مختلف الإصلاحات الديمقراطية والأوراش التنموية. وبقدر ما نولي من عناية فائقة لكافة أفراد شعبنا داخل الوطن، فإننا نجدد إشاراتنا بمواطنينا المقيمين بالخارج، لتشبههم بانتمائهم الوطني، وحرصهم على صلة الرحم بذويهم وبلادهم، بتوافدهم المتزايد عليها، وغيرتهم على تنميتها وتقديمها والدفاع عن قضاياها العادلة.

وفي هذا الصدد، فإننا حريصون على تفعيل الآمثلة لمقتضيات الدستور الجديد، الذي نص لأول مرة، على تمتعهم بجميع حقوق المواطنة، وصيانة مصالحهم ببلدان الإقامة، وضمن أوسع مشاركة ممكنة لهم، في المؤسسات الوطنية، وتدبير الشأن العام.
شعبي العزيز،

إن تزامن احتفالنا بذكرى ثورة الملك والشعب مع العشر الأول من شهر رمضان المبارك، بما تفيضه على قلوب شعبنا من نفحات ربانية، يشكل لحظة قوية لاستحضار



مشاعر الإكبار لأبكال الحرية والاستقلال والوحدة، وفي كصليعتهم جذنا ووالدنا المنعمان،
جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، أكرم الله مثواهما.
كما نؤكد العهد المشترك بيني وبينك - شعبي العزيز - على مواصلة حمل مشعل
الثورة المتجددة للملك والشعب؛ مستلهمين منها، ومن روح عيد الشباب السعيد، قيم
التلاحم والتضحية والصمود، والعمل المتواصل، من أجل تعزيز مكانة بلادنا في سياق
إقليمي ودولي دقيق، كنموذج للتصور الديمقراطي الرصين، والتقدم التنموي الخووب،
في كل الوحدة والتضامن، والثقة والأمل، والكمأينة والاستقرار.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته".